يعقد جلسته العادية وعلى جدول أعماله عدد من مشاريع القوانين والاقتراحات

مجلس الأمة يناقش اليوم قانوني أسواق المال والخدمة العسكرية في المداولة الثانية

يعقد مجلس الامة جلسته العادية اليوم وعلى جدول أعماله عدد من مشاريع القوانين والاقتراحات بقوانين من أبرزها المداولة الثانية لتعديل قانون هيئة أسواق المال والمداولة الثانية لقانون الخدمة الوطنية العسكرية.

ومن المقرر أن يرفع مجلس الامة في الجلسة الاستجواب الموجه لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة المستقيل الدكتور عبدالمحسن المدعج من قبل النائب روضان الروضان من جدول أعماله عملا بالمادة 142 من اللائحة الداخلية للمجلس.

وتنص تلك المادة من اللائحة الداخلية لمجلس الامة على التالي «يسقط الاستجواب بتخلي من وجه له الاستجواب عن منصبه أو بزوال عضوية من قدم الاستجواب أو بانتهاء الفصل التشريعي».

وكان مرسوم رقم 80 لسنة 2015 صدر في الخامس والعشرين من شهر مارس الماضي بقبول استقالة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالمحسن المدعج.

الى ذلك يتضمن بند تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات المدرج على جدول أعمال جلسة مجلس الامة العادية غدا وبعد غد أيضا تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بشأن تعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 38 لسنة 1980.

كما يتضمن البند تقرير لجنة المرافق العامة البرلمانية عن الاقتراح بقانون بشأن إضافة عدد من المواد الى القانون رقم 94 لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

وتقول المذكرة الإيضاحية لهذا الاقتراح بقانون إن «القانون رقم 94 لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية جاء عاجزا عن مواجهة الاستغلال السيئ الذي يقوم به بعض أصحاب الثروات الزراعية والحيوانية والسمكية لما يتم تخصيصه لهم حيث استغل الكثيرون منهم التخصيص في غير الاغراض الذي خصصت له من خلال استغلالها لعمل استراحات ترفيهية يتم تأجيرها لآخرين بمقابل فلا يتحقق أي انتاج للثروات الزراعية والحيوانية والسمكية».

ويحتوي البند تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية عن الاقتراح بقانون في شأن الترخيص بتأسيس شركة مساهمة كويتية باسم الشركة الوطنية للاتجار في المواشي.

ويحتوي البند أيضا تقرير لجنة الشباب والرياضة البرلمانية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقانون رقم 5 لسنة 2007 في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الاولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية. وتهدف هذه التعديلات الرياضية بحسب المذكرة الإيضاحية للاقتراح الى تنظيم النظم الأساسية للاتحادات والأندية الرياضية واستحداث دائرة بالمحكمة الكلية تختص دون غيرها بنظر المنازعات الرياضية اضافة الى انتخاب مجالس ادارة الأندية وفق نظام الصوت الواحد.

ويتضمن بند تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات المدرج على جدول اعمال الجلسة تقرير لجنة المرافق العامة البرلمانية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.

ويهدف هذا القانون بحسب تقرير اللجنة الى تعديل بعض مواد القانون لحل مشاكل تجاوز الاستهلاك للحد الاقصى للانتاج حيث بينت اللجنة ان مشروع القانون المقدم من الحكومة يهدف الى تعديل المادة الخامسة من القانون للحاجة الملحة لانشاء محطات لانتاج الكهرباء تفي بمتطلبات الشبكة الكهربائية في البلاد. وترى اللجنة ايضا في تقريرها أن الأمر يستلزم تعديل القانون حتى يمكن تلافي اي عجز كهربائي في الفترة المقبلة بحيث تشارك وزارة الكهرباء والماء عن طريق الجهاز الفني للمبادرات في بناء محطات قوى كهربائية بمعدل انتاج يتجاوز 500 ميغاوات كما تقوم الوزارة بطرح وبناء محطات قوى كهربائية اخرى حتى تتمكن من سد الحاجة الضرورية من الطاقة الكهربائية.

واوصت اللجنة في تقريرها وزارة الكهرباء والماء بمراعاة اشتراطات السلامة البيئية عند انشاء وتشغيل محطات القوى الكهربائية بما يصحبه ذلك من حماية البيئة والمجتمع وصحة الانسان تطبيقا للقانون رقم 42 لسنة 2014 في شأن اصدار قانون حماية البيئة ومراعاة الاستخدام الامثل للوقود لتلافي التأثير السلبي والضار على البيئة.

وفيما يتعلق ببند كشف الاوراق والرسائل الواردة فهناك ثلاث رسائل مدرجة على جدول أعمال جلسة مجلس الامة غدا الاولى رسالة من صاحب السمو أمير البلاد ردا على تهنئة رئيس مجلس الامة بمناسبة نجاح أعمال المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الانساني في سوريا.

وتتعلق الرسالة الثانية بكتاب النائب نبيل الفضل عضو لجنة المرافق العامة البرلمانية يطلب فيه استقالته من عضوية اللجنة وتتعلق الرسالة الثالثة بالتقرير الدوري الذي أعدته الأمانة العامة لمجلس الامة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة في الفترة بين الأول من يناير 2015 حتى 31 مارس الماضي.

سيتم وضعها في المرافق العامة والمنشآت المهمة للحد من وقوع الجريمة

اللغيصم : الوزير الخالد أكد أن مشروع المراقبة يراعي خصوصية المجتمع الكويتي

الشيخ محمد الخالد أثناء حضوره اجتماع لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية (تصوير: صالح محمد)

قال النائب سلطان اللغيصم ان مشروع قانون المراقبة بالكاميرات في المرافق والأماكن العامة هو مشروع مهم جدا وفيه الكثير من الإيجابيات

واضاف اللغيصم انه تم مناقشة القانون في الاجتماع اليوم « امس » مع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في لجنة الداخلية والدفاع حيث قام الوزير الخالد باستعراض أهمية القانون وإيجابياته وتجارب الدول الاخر في هذا الشان.

وبين اللغيصم ان الوزير الخالد اكد خلال الاجتماع ان مشروع المراقبة يراعي بشكل كبير خصوصية المجتمع الكويتي حيث سيتم وضع الكاميرات في المرافق العامة والمنشآت المهمة للحد من وقوع الجريمة.

واكد اللغيصم ان القانون سيتم بحثه باللجنة وأخذ آراء جميع المختصين بهذا الشان ليتم اقرارة فيما بعد.

مبينا ان القانون لن يقر الا بعد التأكد من انه يراعي خصوصية الفرد الكويتي ولا يتعارض مع الدستور. وعن التجنيد الالزامي قال اللغيصم ان اللجنة أنهت تقريرها ورفعته للمجلس للتصويت علية بالجلسة المقبلة.

تمهيداً لعرضه الجهات الحكومية المختصة للاستئناس برايها

دشتي : إقرار المسودة النهائية لقانون انشاء ديوان حقوق الإنسان

■ القانون يتكون من 14 مادة و«الديوان» يشرف عليه مجلس الوزراء ويتمتع بالاستقلالية

جانب من اجتماع لجنة حقوق الانسان

■ لا يحق للاعضاء التصويت وانما يشتركون في المداولات فقط

قال رئيس لجنة حقوق الانسان البرلمانية النائب د. عبد الحميد دشتي ان لجنته اقرت اليوم « امس » في اجتماعها السابع المسودة النهائية لقانون انشاء ديوان حقوق الانسان تمهيدا لعرضه الجهات الحكومية المختصة للاستئناس برايها

واضاف ان القانون تكون من ١٤ مادة تهدف الى انشاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان

وذكر انه يعتبر ديوان وطني مستقل يشرف عليه مجلس الوزراء ويكون له الشخصية الاعتبارية ويتمتع بالاستقلالية ويتولى اعماله ومهامة مجلس ادارة يشكل من ١١ عضو بمشاركة وزارات العدل الداخلية الشؤون الاجتماعية والعمل وادارة الفتوى والتشريع

واوضح دشتي انه لا يحق للاعضاء التصويت وانما يشتركون في المداولات فقط.

وقال ان القانون ينص على ان الرئيس ونائبه متفرغين وللاعضاء الحصانة المنصوص عليها بالاتفاقيات الدولية ويصدر بمجلس الادارة مرسوم اميري بناء على تزكية مجلس الوزراء وان يكون الاعضاء كويتي الجنسية وان يتم اختياره وفق المعايير الدولية

واوضح دشتي انه على وبناء على بند ما يستجد من اعمال قررة اللجنة دعوة رئيس الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة في ٢٠ الجاري لمناقشته في ما انتهي اليه الجهاز في شأن الحقوق الانسانية والتجنيس للبدون.

■ دعوة الفضالة لمناقشته في ما انتهي إليه الجهاز في شأن الحقوق الإنسانية والتجنيس للبدون

خلال مؤتمر صحافي عقده في ديوانه بالجهراء

طنا : من يهدد المملكة يهدد الكويت وقرار المشاركة في عاصفة الحزم «دستوري»

■ جميع شرائح المجتمع تقف خلف القيادة السياسية وأتمني من الجميع عدم إثارة النعرات الطائفية

كتب مصطفى كامل

طنا متحدثا خلال مؤتمره الصحافي

■ سنحيل جميع مهربي الديزل للنيابة العامة وسنعمل على انهاء هذه القضية

بين النائب محمد طنا أن الوضع الإقليمي حاليا وتدخل منظومة دول الخليج والتحالف الدولي في عاصفة الحزم هي تلبية لرئيس جمهورية اليمن عبد ربه منصور هادي مؤكدا أن الشعب الكويتي بطبيعته دائما متلاحم مع بعضه ويقف خلف القيادة السياسية في كل شيء.

واضاف النائب طنا خلال مؤتمر صحفي عقدة مساء أمس الأول في ديوانه بالجهراء أن دولة الكويت سباقة دائما في دعم ومساندة دول الخليج مستشهدا بدور المملكة العربية السعودية ودعمها لنا خاصة في الغزو العراقي الغاشم علي بلادنا إبان العام 1990 لافتا أن من يهدد المملكة العربية السعودية هو يهدد الكويت بل انه يهدد منظومة دول الخليج وانا من مؤيدي قرار المشاركة في عاصفة الحزم لافتا أنها حماية للكويت ولدول الخليج رافضا تدخل إيران في الشئون العربية مشددا بالقرار وانه موقف جبار وإنساني.

واكد طنا دستورية إتخاذ قرار المشاركة في عاصفة الحزم أنه قرار دستوري وفق للمادة 68 من الدستور حيث تجيز لصاحب السمو إصدار قرار حرب دفاعية وهي فعلا حاليا نعشيها فنري انها حرب دفاعية لدول الخليج مشيرا الي أن قرار سمو الأمير لايوجد فيه أي مناقشة. وقال أن جميع شرائح المجتمع الكويتي تقف خلف القيادة السياسية وأتمني من الجميع عدم إثارة النعرات الطائفية والوقوف جميعا خلف القيادة السياسية سواء من السنة أو الشيعة متفقا إثارة هذه النعرات واننا نشكر الإخوان في وزارة الداخلية في الحفاظ علي الأمن مطالبا بأن يتم محاسبة مثيري الفتن في المجتمع.

وعن اعتذار الشيخ أحمد الفهد حول الشريط المزعوم اكد طنا أن الفهد أحد أبناء الأسرة ولايوجد بيننا أي خلاف ونكن له الإحترام والتقدير لافتا أن الإعتراف والإعتذار يعدو شجاعة لدي الرجال لكننا نختلف معه سياسيا في مصلحة الكويت ولانقبل الخطأ علي الكويت ونشكر الفهد حول إعتذارة الذي يعد إعتذار الرجال الشجعان.

وحذر النائب محمد طنا الحكومة من عدم تعاونها مع مجلس الأمة وذلك في تنفيذ القرارات التي خرج بها المجلس مؤكدا اننا سنستخدم أدواتنا الدستورية في حال عدم تنفيذها

وحول تهريب الديزل قال طنا اننا إجتمعنا في لجنة حماية المال العام مع وزير النفط والقيادات في الوزارة حيث ناقشنا هذه القضية لافتا أن عملية رفع الدعم عن الديزل كانت توصية من مجلس الأمة في العام 2009 وذلك بسبب السرقات لافتا أن هناك رؤوس كبيرة من المهربين إستخدمت مصافي النفط في عملية التهريب.

ونوه إطلعنا من الفريق الوزاري خلال الإجتماع أن هناك 20 مهرب تم التحقيق معهم مبينا انه طلب من الوزير تزويده بأسماء المهربين وأنه بعد رفع الدعم عن الديزل فقد إنتهت عملية التهريب بشكل واسع واننا حددنا توصيات لوزير النفط لوقف العبث في الأموال العامة وسنحيل جميع المهربين للنيابة العامة واعدا الجميع بتضافر الجهود لإنهاء عملية التهريب وحول تأخر صدور اللوائح التنفيذية لبعض القوانين بين طنا اننا بانتظار اللوائح التنفيذية لها ونحن حذرنا الحكومة ونقول في حال لم تنفذ الحكومة هذة القوانين سيكون للمجلس دور ولن نصمت على هذا الموضوع وسوف تحاسب الحكومة ونفعل ادواتنا الدستورية في حال عدم تنفيذها وهذا دليل عدم تعاون ونحن نطمح ان تكون الحكومة على قدر من المسوولية وتنفذ مانم الاتفاق علية

وعن الاجتماع مع وزير المالية ومدير عام الاستثمارات الخارجية بدر السعد في لجنة حماية المال العام ومناقشة بيع الاستثمارات الخارجية باسعار بخسه قال طنا اننا فوجئنا بامور كبيرة لم تكن مفعلة ونقاعس في اتخاذ الاجراءات للحد من بيع العقارات خارج الكويت وهناك مجمعات ومساكن استثمارية في دول مختلفة تباع باسعار بخسه جدا وخسارة هذه العقارات تبلغ مايقارب 43 مليون دينار كويتي وطلبنا بالوقف الفوري لبيع أي عقارات واستثمارات كويتية الا بابلاغ مجلس الامة بجميع الاجراءات المتخذة

■ طالبنا بالوقف الفوري لبيع أي عقارات واستثمارات كويتية خارجية وأبلاغ المجلس بجميع الإجراءات

لجنة الأسرة والمرأة اجتمعت مع ممثلي بعض الجمعيات النسائية

عاشور : هناك تمييز واضح في قوانين المرأة ولا بد من العمل على إلغائها

■ الظفيري: حق المرأة في الرعاية السكنية ما زال منقوصاً وسنعمل جاهدين لإنصافها

صالح عاشور

■ تقليص المساحة المطلوبة للحصول على قرض المرأة الإسكاني إلى 100 متر خطوة جيدة

صرح رئيس لجنة الأسرة والمرأة النائب صالح احمد عاشور قائلا اجتمعت لجنة الأسرة والمرأة مع ممثلي بعض الجمعيات النسائية ومجموعة من الناشطات في مجال الأسرة لوضع تصور في كيفية حل ومعالجة مشاكل المرأة الكويتية وخصوصا المتعلقة بالإسكان والجنسية .

واضاف عاشور : يوجد هناك تمييز واضح في بعض القوانين وبالذات القوانين المتعلقة بالمرأة ولا بد من العمل على إلغاء هذا التمييز وذلك من خلال اجراء بعض التعديلات على اللوائح أو تعديل بعضها المتعلق بهذا الشأن واكد المجتمعون أنه لا بد من وجود ضغط سياسي وإعلامي لقضايا المرأة في المرحلة القادمة حتى ترى النور.

وقال عاشور انه كذلك اكدت مجموعة من الأخوات الحاضرات بالاجتماع ان هناك تجاهل من بعض النواب لقضايا المرأة ولم تصبح أولوية لهم بعد وصولهم للبرلمان وقد اتفقت اللجنة على دعوة وزير الإسكان ووزير الداخلية لاجتماعات لاحقة للتباحث معهم في القضايا المتعلقة بالمرأة .

وعلى صعيد متصل رأى النائب منصور الظفيري ان رغم النجاحات والمكاسب التي حققتها المرأة الكويتية والنقاط التي سجلتها على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة في السنوات الأخيرة الا انها مازالت تعاني من جملة مشكلات نتيجة للقصور في بعض الجوانب التشريعية أو المجتمعية خاصة فيما يخص حقوقها الإسكانية

وشدد النائب منصور الظفيري في تصريح صحافي على ضرورة توفير السكن المناسب للمرأة الكويتية لاسيما للمطلقات والأرامل والمرأة المتزوجة من غير كويتي.

ملمحا في هذا الصدد توجه بنك الائتمان الكويتي بتقليص المساحة المطلوبة للحصول على قرض المرأة الإسكاني الى 100 متر مربع مقابل قرض بقيمة 70 الف دينار كويتي

مشددا على ضرورة انصاف المرأة الكويتية المطلقة او الارملة او المتزوجة من غير كويتي لتحصل على نفس قيمة القرض السابق

وطالب النائب الظفيري في الإطار ذاته ببدل ايجار لكل كويتية لا يحصل زوجه عليه أو متزوجة من غير كويتي وتعديل قانون المساعدات بما يحقق نوع المرونه مع الكويتيه المتزوجه بغير كويتي

ورأى النائب الظفيري ان هناك حاجة ملحة لمزيد من المراجعة والتنقيح للقانون الإسكاني للمرأة ليتواكب مع متطلبات المرأة ودورها في المجتمع داعيا لضرورة تضافر جهود جميع الوزارات والجهات المعنية لحل تلك القضية.

واكد النائب الظفيري ان تعديل القوانين لحصول المرأة على حقها في السكن امر كفله الدستور سواء كانت ارملة او مطلقة او متزوجة من كويتي أو غير كويتي او غير متزوجة

مشيرا الى ان القوانين وان كانت تسيطر في الاتجاه الصحيح في هذا الشان إلا انها بحاجة لإعادة نظر لتتمكن المرأة من الحصول على حقها السكني كاملا

واختتم الظفيري حديثه مؤكدا ان القانون ساوى بين الرجل والمرأة من الناحية الإسكانية غير ان المرأة الكويتية حتى الآن لم يتحقق لها ما تتمناه من رعاية سكنية مؤكدا انه سيسعي جاهدا وبقية اعضاء المجلس لحصول المرأة على حقوقها الإسكانية كاملة غير منقوصة.

بحضور وزراء الداخلية والعدل والدولة لشؤون مجلس الوزراء

«المرافق العامة» ناقشت التصويت الآلي لانتخابات مجلس الأمة

ناقشت لجنة المرافق العامة البرلمانية خلال اجتماعها التصويت الالي لانتخابات مجلس الامة ومقترح في شأن قطع المياه عن المواطنين وقانون البلدية

واوضح مقرر اللجنة النائب سعود الحريجي ان اللجنة ناقشت التصويت الالي للانتخابات بحضور وزراء الداخلية والعدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

مشيرا الي ان اللجنة تسعي للتوصل الي توافق يتلافي المعوقات والاخطاء التي تتكرر في الانتخابات

واضاف الحريجي ان اللجنة قررت دعوة النائب سعدون جماد بمناقشته في اقتراحة المتعلق بقطع المياه عن المواطنين والذي وزد فيه تقرير من اللجنة التشريعة توصي فيه بالتعامل مع الاقتراح كاقتراح برغبة وليس اقتراحا بقانون

وارضح ان اللجنة ستعقد الاسبوع المقبل اجتماعا لاستكمال مناقشة تعديل قانون البلدية 5 لسنة 2005 .

سعود الحريجي